الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل.. ورداً على الإجراءات التركية.. الحكومة تقرر: وقف العمل باتفاقية «التجارة الحرة».. «30٪» رسوم على المواد والبضائع.. «80 ليرة» على كل ليتر مازوت للسيارات التركية

دمشق - الثورة
الصفحة الأولى
الأثنين 5-12-2011
شعبان أحمد

في ضوء المصلحة الوطنية وعملاً بمبدأ المعاملة بالمثل ورداً على الحكومة التركية التي لم تحترم الاتفاقات الموقعة مع نظيرتها السورية قرر مجلس الوزراء الرد على خطوات الحكومة التركية بوقف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا.

وفي هذا السياق عقد مجلس الوزراء أمس جلسة استثنائية برئاسة الدكتور عادل سفر رئيس المجلس خصصها لمناقشة العلاقات السورية التركية في ضوء العقوبات التي فرضتها الحكومة التركية مؤخرا على سورية، حيث قرر المجلس اتخاذ الاجراءات الاتية:

1- ايقاف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية التركية وكل الاحكام والقرارات والتعليمات الصادرة استنادا لهذه الاتفاقية او المتعلقة بها وخضوع المستوردات ذات المنشأ والمصدر التركي لاحكام التجارة الخارجية النافذة واستيفاء الرسوم الجمركية عن هذه المستوردات وفقا للتعرفة الجمركية المتناسقة النافذة.

2- فرض رسم بنسبة 30 المئة من القيمة على كل المواد والبضائع ذات المنشأ التركي المستوردة إلى سورية وذلك لصالح دعم اعمار القرى النامية.

3- استيفاء مبلغ 80 ليرة سورية عن كل ليتر مازوت من السيارات التركية المغادرة إلى تركيا وهو ما يمثل فارقاً وسطياً لسعر مادة المازوت بين سورية وتركيا وذلك وفق الكميات المحددة للسيارات المبردة 600 ليتر، للسيارات الشاحنة 550 ليترا، للباصات 400 ليتر، للميكروباصات 200 ليتر، للسيارات الأخرى 50 ليترا.

4- تطبيق رسم العبور على الشاحنات التركية المحملة او الفارغة وفق المعادلة التالية:

وزن السيارة القائم او الفارغ طن ضرب المسافة المقطوعة كيلو متر ضرب 2 بالمئة ويستوفى ذلك باليورو.

من جهته أكد تيسير الزعبي الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء للصحفيين عقب انتهاء جلسة مجلس الوزراء ان الحكومة السورية ناقشت الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة التركية المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية والتي من شأنها الحاق الضرر بمصالح الشعب السوري.

وأضاف الزعبي ان اتخاذ الحكومة التركية لإجراءات كهذه يعني عدم التزامها بأحكام الاتفاقيات المعقودة بين البلدين القائمة على اساس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى.. واستطرد الزعبي قائلاً: عندما تعمد الحكومة التركية إلى تعليق العمل بآلية التعاون الاستراتيجي عالي المستوى القائم بين البلدين والمستند الى احكام اتفاقيات مبرمة ومصدقة من الحكومتين السورية والتركية.. وعندما تعلق الحكومة التركية ايضا العمل بكافة اللجان المشتركة المنبثقة عن اتفاقيات التعاون القائمة.. وعندما تقوم بتجميد العلاقات مع المصرف المركزي وتجميد المعاملات مع المصرف التجاري وعلاقات الائتمان الحكومية القائمة بين الحكومتين السورية والتركية وعندما تقوم بتعلق الاتفاقيات المتعلقة بتمويل مشاريع البنى التحتية في سورية اصبح الامر حتمياً ولا مناص منه بأن تقوم الحكومة السورية ايضا الى اتخاذ اجراءات مماثلة على مبدأ المعاملة بالمثل، لذلك والكلام للسيد الزعبي اتخذت الحكومة بجلستها أمس جملة من القرارات الاقتصادية منها: وقف العمل باتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة بين سورية وتركيا وكافة الاحكام والقرارات المتعلقة بهذه الاتفاقية على ان يتم العمل بالنصوص والاحكام التي كانت نافذة قبل نفاذ هذه الاتفاقية بحيث تصبح المستوردات ذات المنشأ والمصدر التركي تخضع لاحكام التجارة الخارجية السورية وتطبق عليها الرسوم الجمركية وفقاً للتعرفة المتناسقة النافذة حالياً.

واشار الزعبي الى انه في تركيا كان يفرض رسم على البضائع المستوردة من سورية حتى اثناء تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ويسمى هذا الرسم «فول» او رسم انشاء المساكن للطبقات الفقيرة بالمقابل قامت الحكومة السورية رداً على الاجراءات التركية باعداد مشروع رسوم لفرض رسم يعادل 30٪ من القيمة على كافة البضائع ذات المصدر التركي وذلك لصالح دعم اعمار المناطق والقرى النائية في سورية بحيث تستوفى هذه الرسوم من قبل مديرية الجمارك العامة.

اضافة لذلك هناك رسم الترانزيت او العبور حيث أكد الزعبي ان الشاحنات التركية التي كانت تنقل البضائع وتعبر الاراضي السورية باتجاه الدول المجاورة كانت تدفع مامقداره 290 دولارا على المسافة المقطوعة للاراضي السورية في حين كانت تدفع السيارات السورية 590 دولارا على المسافة المقطوعة في الاراضي التركية وكان ذلك يقوم على معادلة وزن الشاحنة محملة او فارغة * المسافة المقطوعة * نسبة مئوية.

وأشار الزعبي الى ان المرسوم 25 للعام 2003 حدد هذه النسبة ب2٪ وأجاز وزير النقل بالتنسيق مع وزير المالية برفع او خفض هذه النسبة وفق متطلبات المصلحة ووفق العلاقات القائمة بين البلدين في فترة سابقة وبالتالي تم تخفيض هذه النسبة الى 1٪,ورداً من الحكومة السورية على الاجراءات التركية قامت الحكومة أمس أيضاً بإعادة هذه النسبة الى 2٪ بحيث تتوافق مع نص المرسوم التشريعي الصادر عام 2003 اي قبل توقيع اتفاقيات التعاون الاستراتيجي مع تركيا.

اما بالنسبة لرسم المازوت فقامت الحكومة السورية بفرض رسم 80 ليرة سورية على كل ليتر مازوت للشاحنات التركية المغادرة فقط الى الأراضي التركية.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية